

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة تحديد المفاهيم

رقم التقرير: PIDC8259

اسم المشروع	مشروع تحسين الري والنزل (P149803)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	العراق
القطاع (القطاعات)	الري و النزل (70%)، الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية (20%)، الإدارة الحكومية على المستوى دون الوطني (10%)
محور (محاور) التركيز:	إدارة الموارد المائية (40%)، الخدمات الريفية والبنية التحتية (40%)، السياسات الريفية والمؤسسات (10%)، اللامركزية (10%)
أداة الإقراض	تمويل مشروع استثماري
الرقم التعريفي للمشروع	P149803
الجهة المقترضة	وزارة المالية
الهيئة المنفذة	وزارة الموارد المائية
فئة التصنيف البيئي	التقييم الكامل – ألف
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع:	24 يوليو 2014
التاريخ التقديري لإتمام التقييم المسبق	20 يناير 2014
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	19 مارس/آذار 2015
قرار استعراض تحديد المفاهيم	المسار II- إعداد يمكن أن يستمر

أولاً. المقدمة والسياق

السياق القطري

تواجه جمهورية العراق – التي يُقدر عدد سكانها بنحو 30 مليون نسمة – تحديات إنمائية هائلة. وفي حين أن إجمالي الناتج المحلي للعراق يضعها في مصاف "البلدان المتوسطة الدخل"، فإنها لا تزال تعاني من صراعات وهشاشة المؤسسات الضعيفة التي بحاجة إلى مساعدة. ومن بين أهم التحديات التي تواجه العراق (1) إعادة بناء البنية التحتية و(2) تعزيز المؤسسات التي تدهورت وضعفت خلال عهد الحكم السلطوي الذي تبعه حروب واحتلال. وأدى عدم الاستقرار السياسي وفرط الاعتماد على سلعة واحدة – وهي النفط الخام – لتحقيق الإيرادات إلى صعوبة إنجاز هذه المهام.

وقد أسهمت الحروب والعقوبات الاقتصادية وسوء إدارة الحكم في تدهور مستويات المعيشة في العراق بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، تقترب معدلات وفيات الرضع في العراق من مثيلاتها في جيبوتي واليمن، وهما أشدّ بلدين فقراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما انخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس على مدى العقود الماضية نتيجة لتدني مستوى الخدمات التعليمية وانخفاض العائد على التعليم. ويتسم مؤشر عدد الفقراء في العراق بالارتفاع نسبياً حيث يبلغ 23 في المائة. وحوالي 6.9 مليون عراقي مصنّفون فقراء، نصفهم في مناطق ريفية ونصفهم في مناطق حضرية. ولكن في ظل نسبة فجوة الفقر التي لا تتجاوز 4.5 في المائة، فإن ظاهرة الفقر في العراق ليست عميقة. وهذا يعني أنه يمكن لمقدار صغير نسبياً من الموارد — عن طريق نمو الدخل أو آليات التحويل — أن يرفع العديد من فقراء العراق فوق خط الفقر.

ويعتمد العراق اعتماداً كبيراً على موارد مياه خارجية لا تخضع لاتفاقيات دولية مستقرة. ويواجه العراق خطر تناقص تدفقات المياه إلى أراضيه وزيادة الملوحة (ولا سيما في حوض نهر الفرات) الأمر الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على الزراعة، وجودة مياه الشرب والتوازن البيئي في مناطق الأهوار. وأدى تدهور نوعية المياه وانخفاض كمياتها إلى أن أصبحت 40 في المائة من المناطق التي كانت مروية عبر التاريخ غير منتجة، بينما تأثر 70 في المائة من الأراضي التي تغل محاصيل بارتفاع ملوحة التربة التي تحد من غلة المحاصيل بصورة كبيرة. وتتشأ مخاطر بيئية وصحية خطيرة عن النقص المتكرر للمياه في المجاري المائية الرئيسية، والترسيب المكثف عند الخزانات/السدود الرئيسية، وتراكم ملوحة التربة، وتلوث إمدادات المياه، بسبب التخلص من مياه المجاري غير المعالجة، وكل هذا يعمل على تقويض النمو الاقتصادي وينقص من مؤشرات الرعاية الصحية.

السياق القطاعي والمؤسسي

يساهم قطاع الزراعة بنسبة 35 في المائة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في العراق، وحوالي 30 في المائة من نسبة التوظيف للفقراء في المناطق الريفية. واحتل تطوير البنية التحتية المائية التي تتضمن سدوداً وخزانات كبرى، وشبكات توزيع لإمدادات المياه بؤرة الاهتمام في التخطيط الاقتصادي. وقام العراق بتنمية واستصلاح أكثر من 3 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية المروية. ويشكل الري 85 في المائة من كافة استخدامات المياه. وتتمثل المحاصيل التقليدية في القمح والشعير البرسيم والخضروات. وعادة ما تتخفف غلة المحاصيل بالمقارنة ببلدان أخرى، وتزيد معدلات الفقر في المناطق الريفية.

وأكثر من نصف شبكات الري والصرف في حالة تدهور و/أو يعمل بأقل من طاقته. وعلاوة على ذلك، أثر ضعف برنامج الصيانة على كفاءة الشبكات الحالية، وتسبب في تراجع الإنتاجية مقارنة ببلدان أخرى. وتتنخفض معدلات إنتاجية المياه عن المستويات الدولية، وقد تأثرت بالتذبذب في إنتاج المياه، ومن المتوقع أن يزداد الحال سوءاً مع تأثير تغير المناخ، وزيادة الملوحة في التربة والمياه، وزيادة المنافسة على موارد المياه. وحتى يتسنى مواجهة هذه التحديات، والوفاء بالاحتياجات المعقدة على نحو متزايد للمزارعين، يتعين أن يعمل مقدمو خدمات الري على تحسين أدائهم.

العلاقة مع إستراتيجية المساعدة القطرية

في 2006، اشترك البنك الدولي والحكومة العراقية في إعداد إستراتيجية للمساعدة القطرية لموارد المياه حددت دورين للمانحين في قطاع موارد المياه والري: (1) تعجيل الاستثمار في البنية التحتية للمياه، من أجل توفير إمدادات المياه التي تمس الحاجة إليها، و(2) وربط هذه الاستثمارات السريعة بإصلاحات ملموسة في المؤسسات. وتم تقييم إصلاح المؤسسات واللوائح التنظيمية في العراق باعتباره ذي أهمية خاصة نظراً لوجود اعتماد مفرط على الحلول الهندسية لمعالجة أوجه النقص المؤسسية. وبالتماشي مع إستراتيجية المساعدة القطرية لموارد المياه، يساند البنك وزارة الموارد المالية من خلال الصندوق الاستثماري للعراق الممول من المشروع الطارئ لإعادة تأهيل البنية الأساسية في المجتمعات المحلية في العراق (20 مليون دولار)، ومن خلال التمويل الإضافي للمشروع الطارئ لإعادة تأهيل البنية التحتية في المجتمعات

المحلية (26 مليون دولار). وتم تقييم كلا المشروعين باعتبارهما مرضيين من حيث معدلات الصرف/التنفيذ، وقد حققا الهدفين الإنمائيين المستهدفين لهما. (1) إيجاد فرص عمل سريعة في المناطق الريفية، و(2) تسريع وتيرة إنعاش خدمات الري وإمدادات المياه في المناطق الريفية.

وفي نطاق المجالات المتنوعة للبنية التحتية — الطاقة والمياه والنقل والبنية التحتية البلدية — ثمة حاجة إلى استثمارات رأسمالية لضمان توفير خدمات البنية التحتية الأساسية وإيجاد المؤسسات الفعالة (على المستويين المحلي والوطني)، وذلك لترجمة هذه الاستثمارات إلى خدمة مقدمة. وبالتوازي مع الاستثمارات والمساندة الفنية، يتعين إجراء تحويلات قطاعية أساسية في إطار برنامج مسلسل لإعداد رؤية واستراتيجية وخطة تنفيذ. ومع أخذ السياق الحالي المهترئ للعراق، يتعين تنفيذ هذا البرنامج على نحو عملي وبصورة مطردة. ويجب تطبيق أفضل الممارسات الدولية على أنظمة تقديم الخدمات وانخراط المواطنين في سياق الصراع.

ثانياً. الأهداف الإنمائية للمشروع

الهدف الإنمائي المقترح للمشروع (من مذكرة تصور المشروع)

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع المقترح في "زيادة إمكانية الحصول على خدمات الري **والبزل** في المناطق المستهدفة". وستحقق هذه الزيادة بإعادة تأهيل وتحسين شبكات الري **والبزل**.

النتائج الرئيسية (مأخوذة من مذكرة تصور المشروع)

تتمثل مؤشرات الهدف الإنمائي المقترح لهذا المشروع في:

- مناطق بها خدمات ري **وبزل** محسنة
- تزويد مستخدمي المياه بخدمات ري **وبزل** محسنة (العدد)
- وضع خطة عمل لتأمين السدود، وقياس موارد المياه في المناطق المتفق عليها
- (عدد) المنفعين المباشرين من المشروع، و(نسبة) الإناث منهم.

ثالثاً. الوصف الأولي

توصيف المفاهيم

يلعب الري **والبزل** دوراً مهماً في العراق، وذلك من خلال الحد من الفقر، وتحقيق الرفاهية المشتركة، ومن ثم، يساعد المشروع المقترح البنك على تحقيق هدفه التوأم. ويعتمد حوالي 30 في المائة من الفقراء في المناطق الريفية على الزراعة كمصدر للتوظيف وكسب الرزق. وعلاوة على ذلك، فمن خلال تحسين خدمات الري **والبزل**، فإن المزارعين الذين يعيشون في المناطق الواقعة على نهاية الترع والقنوات وهم الشريحة الأشد فقراً سيحصلون على المياه، وستزيد قدرتهم على الإنتاج. وسيسهم تحسين أداء الزراعة المروية (فيما يتعلق بالإنتاجية، وتحقيق الدخل من المزارع وتهيئة فرص العمل) في تحسين سبل كسب العيش ودخول الأسر المعيشية الزراعية، وهذا بدوره، سيسهم في الحد من الفقر في مناطق المشروع. ثانياً، على ما يبدو أن الأسر المعيشية الزراعية الفقيرة لديها القدر الأدنى من القدرة على التكيف مع النتائج السلبية لتقليل المياه أو الوصول المتقطع إليها (بسبب الاستخدام المتزايد لها عند المنبع، تذبذب و تغير المناخ). وستوفر الاستثمارات لتحسين خدمات الري والصرف سبل الوصول الموثوقة لمياه الري، وبالتالي ستعمل على تحسين قدرة الأسر المعيشية الزراعية، لا سيما الفقيرة، على المجابهة والتحلي بالمرونة إزاء التقلبات.

ويعتمد تصميم هذا المشروع، وهو أول مشروع للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بعد المشروع الطارئ وتمويله الإضافي، على نهج متوازن لمواصلة الاعتماد على إعادة التأهيل الطارئة التي تمس الحاجة إليها لشبكات الري و**البيزل** لتحقيق المنافع للمجتمعات المحلية وتهيئة فرص عمل (المكون ألف)، وفي الوقت نفسه إعداد نقاش استراتيجي حول موارد المياه الأوسع نطاقاً واستدامة الاستثمارات في البنية التحتية الخاصة بالمياه (والري) (المكون باء). وقد طلب البلد المتعامل مع البنك هذا النهج المتوازن، كما إنه يتماشى مع استراتيجية الشراكة القطرية للعراق والدروس المستفادة من مشروعات البنية التحتية الخاصة بالمياه في البلدان الهشة. وواقع الحال، هناك حاجة إلى تحقيق نتائج ملموسة للمجتمعات المحلية على أرض الواقع مع تدعيم الإدارة المستدامة وتنمية موارد المياه المحدودة.

ومن ثم، يشتمل هذا المشروع المقترح على المكونين التاليين:

- المكون ألف: "إعادة تأهيل وتحسين شبكات الري و**البيزل** واستصلاح الأراضي في المزارع" (التكلفة التقديرية 105 ملايين دولار). وسيعمل هذا المكون على تحسين شبكات الري و**البيزل**؛ ويشمل ذلك تطيبن **القنوات**، وتحسين شبكات **البيزل** المفتوحة، و**مزارع** تجريبية تشمل استصلاح الأراضي وتسويتها. ومن المتوقع أن يعمل هذا المكون على تعزيز قدرات الوزارة بشأن رصد وتقييم المشروعات (ويشمل ذلك هذا المشروع المقترح)، كما سيساند **ويغطي** التكاليف التشغيلية الخاصة بفريق إدارة **المشروع**.
- المكون (باء): "تعزيز إدارة موارد المياه" (تبلغ التكاليف التقديرية 35 مليون دولار). سيتضمن هذا المكون دراسات ومشروعات تجريبية في المجالات التالية (1) رصد موارد المياه، (2) إعادة استخدام مياه البيزل في المصب العام و(3) تقييم سابق ولاحق لسلامة السدود والخزانات.
- هذا المشروع مصنف ضمن الفئة "ألف" وتم تفعيل الإجراءات الوقائية التالية، وهي على وجه التحديد سياسات التقييم البيئي (OP/BP 4.01)، وإعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)، وإدارة الآفات (OP 4.09)، وسلامة السدود (OP 4.37)، والمشروعات المقامة على المجاري المائية الدولية (OP/BP 7.50). أما سياسات الإجراءات الوقائية الأخرى، وهي على وجه التحديد: الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)، والموارد الثقافية المادية (OP/BP 4.11) فقد تم التأشير عليها (سيتم البت فيها لاحقاً) حسب الآثار المحتملة لأعمال إعادة التأهيل واستصلاح الأراضي في مواقع المشروع **المحددة** و التي سيتم تحديدها فيما بعد.

وسيتم استخدام الأدوات الوقائية التالية في هذا المشروع: إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية، وتقييم الأثر الاجتماعي والبيئي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وإطار سياسات إعادة التوطين، وخطة إدارة الآفات، وخطة عمل إعادة التوطين (إن كان منطبقاً). وسيتم البت في الحاجة إلى خطة لتأمين السدود أثناء الإعداد. وسيتم إعداد إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية وإطار سياسات إعادة التوطين للمشروع بأكمله لإتاحة إطار عن كيفية التعامل مع إجراءات الوقاية البيئية والاجتماعية. وسيتم إعداد تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للبرامج المحددة، وسيتم إعداد خطة عمل إعادة التوطين إذا دعت الحاجة إلى ذلك. والطرف الآخر مسؤول عن إعداد أدوات الإجراءات الوقائية. وبعد موافقة البنك على هذه الأدوات، سيتم الإفصاح عنها في البلد المعني وفي دار المعلومات التابع للبنك قبل التقييم المسبق. وسوف تكون أيضا تنفيذ إجراءات إضافية لسلامة السدود إذا ما تبين أن المطلوب بموجب المكون A أو B أثناء التحضير.

رابعاً. السياسات الوقائية التي قد تُطبق

لم يتحدد بعد	لا	نعم	السياسات الوقائية التي قد تُفَعَّل بسبب المشروع
		✗	التقييم البيئي (OP/BP) (4.01)
✗			الموائل الطبيعية (OP/BP) (4.04)
	✗		الغابات (B 4.36P/OP)
		✗	مكافحة الآفات (OP 4.09)
✗			الموارد الحضارية المادية (B 4.11P/OP)
	✗		الشعوب الأصلية (BP4.10P/OP)
		✗	إعادة التوطين القسرية (B 4.12P/OP)
		✗	سلامة السدود (B P/OP) (4.37)
		✗	المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية (B 7.50P/OP)
	✗		المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها (B 7.60P/OP)

خامساً. التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

140.00	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	140.00	التكلفة الكلية للمشروع:
		0.00	الفجوة التمويلية:
	المبلغ		مصدر التمويل
0.00			المقترض
140.00			البنك الدولي للإنشاء والتعمير
140.00			الإجمالي

سادسا. مسؤول الاتصال

البنك الدولي

مسؤولة الاتصال: أمال طالبي

المنصب: أخصائية أولى في مجال المياه والصرف الصحي

الهاتف: 473-5984

البريد الإلكتروني: atalbi@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم : وزارة المالية

مسؤول الاتصال: علي الحلو

المنصب: مدير مكتب الوزير

هاتف: 964 7901113028

بريد إلكتروني: mofiraq@yahoo.com

الهيئات المنفذة للمشروع

الاسم : وزارة الموارد المائية

مسؤول الاتصال: جمال محسن علي

المنصب: مدير عام القانونية والعقود

هاتف: 772-0240 (964-1)

بريد إلكتروني: legalcontracts@mowr.gov.iq

سابقا. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

دار المعلومات

البنك الدولي

واشنطن العاصمة، 1818 H Street, NW Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 4584500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/infoshop>